

مغني عن التعزير واما الثاني فهل يجب مع الكفارة فيه تغريم
ام لا على قولين وهما في مذهب احمد وهما الثالث فقيده التعزير
قولا واحدا لكن هل هو كالحرف فلا يجوز للامام تركه او هو لا يرجع
الى اجتهاد الامام في اقامته وتركه كما يرجع في اجتهاده وقدره
على قولين للعلماء الثاني قول الشافعي والاول قول الجمهور وما
كان من المعاصي محرم الجنس كالظلم والفاخس فان الشارع لم
يسرع له كفارة ولهذا لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف
المحصنات والسرفه وطرد هذا لان الكفارة في مثل العمد ولا في
اليمن الغموس كما يقوله احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس
ذلك تخفيفا عن مرتكبها بل لان الكفارة لا تعمل في هذا الجنس المعاصي
ولما عمل فيها كان مباحا في الاصل وحرم لعارض كالوطي والصيام
والاحرام وطرد هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطى الحايض وهو
موجب القياس لو لم تات الشريعة فكيف وقد جازاه به مرفوعة
وموقوفة وعكس هذا الوطي في الدر الكفارة فيه ولا يصح قياسه على
الوطي في الحيض لان هذا الجنس ليس يجب قط ولا عمل فيه الكفارة و
لو وجبت فيه الكفارة لوجب في الزنا والوطي بطنين في الاولى فهذه
قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة والمصلحة

فصل

فكل من نكح تمام حكمة ورحمة انه لا يأخذ الجناية من غير حجة كما يصح
في الاخرة الا بعد اقامة الحجته عليهم وجعل الحجته التي يأخذهم بها
اما نكح كالاقرار او ما يقوم مقامه من اقرار الحال وهو المبلغ
واصدق من اقرار اللسان فانه من اقامة عليه شواهد الحال بالجناية
كراية الخمر وقبها وجبل من لا زوج لها وجود المسروق في دار
السارق وتحت ثياب اولي العقوبة من قامت عليه شهادة اخاره
عن نفسه التي تحمل الصدق والكذب وهو متفق بين الصحابة وان اقرار
نازع فيه بعض الفقهاء واما ان تكون الحجته من خارج اللسان
عنه وهي البينة واستدراك فيها العدالة وعدم التهمة فلا احسن في
العقول والفطر من ذلك ولو طلب منها لم تقب في احسن من ذلك
ولا اوفق منه للمصلحة انتهى كلام بن القيم وقال في الاقناع وشرحه التعزير
يرفع المنع واصصلاح التاديب وهو واجب في كل معصية الاحد
فيها ولا كفارة ويكون التعزير في الحبس والصفع والوقوع
والغزل من الولاية وان راى الامام العفو عنه جاز قال
في المغني والشرح قال في المبدع ومعناه في الشرع ما كان
من التعزير منصوصا عليه كوطي جارئة امرأته او جارئة
مشتركة فيجب امثال الامر فيه وما لم يكن وراى الامام المصلحة